

انعكاسات أزمة الرهن العقاري على المصارف الإسلامية^(*)

أ. د نوري عبد الرسول الخاقاني

سندس حميد موسى

مقدمة

بعد أحداث الأزمة المالية العالمية ، أصبحت الصناعة المصرفية الإسلامية واحدة من أهم القضايا إثارة للجدل في جميع أنحاء العالم ، إذ جددت تلك الأزمة الاهتمام بالعلاقة بين الصيرفة الإسلامية والاستقرار المالي ، أي بمدى صلابه هذه الصناعة خلال الأزمات. فقد ألفت الأزمة بظلالها على العمل المصرفي التقليدي والإسلامي على حد سواء لا سيما في ظل سيادة العولمة ، الأمر الذي جعل اقتصادات الدول الإسلامية عرضة للتداعيات الناجمة عن انهيار القطاع المالي العالمي .

في هذا البحث سيتم تلمس انعكاسات الأزمة المالية على الأداء الفعلي للمصارف الإسلامية والتقليدية في البلدان ذات النظام المصرفي المختلط ، فضلا عن الدول ذات النظام المصرفي المؤسّم بالكامل وبيان أسباب تأثرها بالأزمة .

Abstract

After the events of the global financial crisis, Islamic banking industry became one of the most controversial issues in all parts of the world, as the crisis renewed attention to the relationship between Islamic banking and financial stability, the extent of the hardness of the industry during the crisis. The crisis cast a shadow over the conventional banking and Islamic alike, especially in light of the rule of globalization, which made the economies of Islamic countries vulnerable to the repercussions caused by the collapse of the global financial sector.

In this research will touch the repercussions of the financial crisis on the actual performance of Islamic and conventional banks in countries with mixed banking system, as well as the countries with the banking system fully Islamic and the reasons for their vulnerability to the crisis.

(*) هذا البحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة (أزمة الرهن العقاري والمصرفية الإسلامية : الانعكاسات - الحلول)

المبحث الأول : مقارنة مدى تأثير المصارف الإسلامية والتقليدية بالأزمة

لغرض تفحص مدى تأثير المصارف الإسلامية بتداعيات الأزمة المالية تم في هذا المبحث اختيار عينة من المصارف الإسلامية في بلدان إسلامية مختلفة وتحليل التغيرات في أهم مؤشرات المصرفية وهي الأرباح والأصول خلال مدة الأزمة (٢٠٠٦-٢٠١٠) . ولكي تكون النتائج المستخلصة ذات مغزى ومدلول واضح فقد نهجت الدراسة في هذا المبحث نهجا مقارنا فتم اختيار عدد من المصارف التقليدية في دول العينة نفسها وإخضاع مؤشراتهما المماثلة للتحليل خلال المدة نفسها ومقارنة نتائجها مع نتائج المصارف الإسلامية.

أولاً: دول العينة المختارة

شملت العينة (٢٩) مصرفا إسلاميا و (١٨) مصرفا تقليديا توزعت على أحد عشر بلدا هي البحرين والأردن والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية وماليزيا وتركيا وإيران وباكستان والسودان وعلى النحو الآتي :

الإمارات العربية المتحدة : شملت العينة أربعة مصارف إسلامية هي (مصرف دبي ومصرف الإمارات ومصرف الشارقة ومصرف أبو ظبي) ومصرفين تجاريين هما (مصرف الإمارات دبي الوطني ومصرف رأس الخيمة الوطني).

السعودية : شملت العينة مصرفين إسلاميين هما (الأراجي والجزيرة) ومصرفين تقليديين هما (المصرف العربي الوطني ومصرف الرياض).

الأردن: شملت العينة مصرفا إسلاميا واحدا هو (الأردن الإسلامي) ومصرفا تقليديا واحدا هو (مصرف الأردن)

البحرين: شملت العينة ثلاثة مصارف إسلامية بحرينية هي (السلام البحريني والبحرين الإسلامي والبركة البحريني) ومصرفين تقليديين هما (مصرف البحرين والكويت ومصرف البحرين للتنمية).

قطر : شملت العينة ثلاثة مصارف إسلامية هي (قطر الدولي الإسلامي ومجموعة QNB القطري ومصرف قطر الإسلامي) . وثلاثة مصارف تقليدية هي (المصرف الأهلي والمصرف التجاري ومصرف الخليج التجاري).

الكويت : شملت العينة ثلاثة مصارف إسلامية هي (مصرف التمويل الكويتي ومصرف الكويت الدولي ومصرف بوبيان)

وثلاثة مصارف تقليدية هي (مصرف الخليج كويت ومصرف برقان التجاري والمصرف الوطني الكويتي) تركيا : شملت العينة مصرفين إسلاميين هما (مصرف كويت التركي ومصرف آسيا التركي) وثلاثة مصارف تقليدية هي (مصرف هالك ومصرف زيرات ومصرف اكابنك).

ماليزيا : شملت العينة مصرفين إسلاميين هما (مصرف معاملات الماليزي و RHB الإسلامي) ومصرفين تقليديين هما (ماليزيا MAY bank و RHB الماليزي).

إيران: شملت العينة خمسة مصارف إسلامية هي (مصرف تنمية صادرات ومصرف باريسيان ومصرف سبه إيران ومصرف اقتصاد نوين إيران ومصرف سامان).

باكستان: شملت العينة مصرفين إسلاميين هما (مصرف فيصل الباكستاني ومصرف ميزان الباكستاني).

السودان: شملت العينة مصرفين إسلاميين هما (مصرف فيصل السوداني ومصرف التضامن السوداني).

ثانياً: أسباب الاختيار:

ما دامت الدراسة تنصب على المصارف الإسلامية فقد كان من المنطقي أن تختار عينتها من الدول الإسلامية بالذات. وإذ إن الدول الإسلامية في هذا المجال تنقسم إلى قسمين: قسم تعمل فيه المصارف الإسلامية والتقليدية جنباً إلى جنب ، وقسم ذي نظام مالي مؤسلم بالكامل، أي إن جهازه المصرفي لا يضم إلا المصارف الإسلامية فقط ، فقد شملت الدراسة دولا من كلا القسمين ، فتناولت بعض من دول القسم الأول من جهة وجميع الدول ذات النظام المالي المؤسلم بالكامل من جهة أخرى وهي (إيران ، باكستان ، السودان).

هذا وقد تم اختيار الدول الإسلامية التي تتسم بانفتاح دولي مناسب، وان كان بدرجات متفاوتة، ليكون الحديث عن تأثيرها بالأزمة المالية العالمية حديثاً ممكناً وتكون النتائج التي يتم التوصل إليها نتائج واقعية.

وقد حرصت الدراسة على أن يكون الاختيار منصبا على الدول الإسلامية التي تحظى فيها المصارف الإسلامية بحصة سوقية ملحوظة ضمن جهازها المصرفي الوطني وعلى مستوى أهميتها في العمل المصرفي الإسلامي العالمي على حد سواء .

ويجمع الدول المختارة إنها تقع جميعا في منطقة الشرق الأوسط عدا ماليزيا التي تقع جنوب شرق آسيا ، وهذا يتفق مع التوزيع الجغرافي للمؤسسات المالية الإسلامية على أرجاء العالم ، فقد وصل العدد الإجمالي للمؤسسات الإسلامية إلى ٤٥٠ مؤسسة في عام ٢٠١١ تتوزع في أكثر من ٧٥ دولة على مستوى العالم (٢٦) . ٧٠% منها في الشرق الأوسط ونحو ١٥% في جنوب شرق آسيا وتتوزع النسبة الباقية على باقي دول العالم (٢٧).

وتعد البحرين وماليزيا من أكبر المراكز المالية الإسلامية ، تليها بعض الدول الإسلامية مثل إيران وبعض دول مجلس التعاون والسودان التي حصلت على أعلى رقم في المصارف الإسلامية فهي تمتلك ٣٢ مصرفا تبعثها البحرين بـ ٢٧ مصرفا من مجموع ١٨٠ مصرفا إسلاميا موزع على أكثر من ٣٩ بلدا (٢٨) .

وخلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠ تنامت الأصول المالية الإسلامية لتبلغ نحو تريليون دولار موزعة على أساس ٨٣% للمصارف الإسلامية و ١١% مستثمرة في الصكوك ، والباقي يتوزع على كل من شركات التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية (٢٩) . ومع ذلك فإن حصة المصارف الإسلامية من التمويل العالمي لا تزال صغيرة إذ لا تشكل سوى ١% من مجموعة النظام المالي العالمي (٣٠) .

وتأتي إيران في طليعة الدول لعام ٢٠٠٩ من حيث امتلاكها الأصول الإسلامية ، إذ تقدر أصولها المالية الإسلامية بـ ٣١٥ مليار دولار تمتلك المصارف منها ما يقارب ٣١١ مليار دولار ، تليها السعودية بنحو ١٣٨ مليار دولار وماليزيا ١٠٢,٦ مليار دولار (٣١). إذ نمت المصرفية الإسلامية في ماليزيا بشكل سريع في بيئة تتصف بالمزيد من الحرية والتنافس نتيجة للاندماج المتزايد بين النظام المالي الماليزي والنظام المالي العالمي ، كما إن دعم الحكومة كان له بالغ الأهمية في تشجيع نمو الصيرفة الإسلامية من خلال وضع الأطر الشرعية والقانونية والتنظيمية ، فضلا عن إنشاء المؤسسات المالية التي تدعم المصارف الإسلامية في تنمية (١) إنجازات البنوك الإسلامية للسنة المالية ٢٠١٠ ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية .

www.cibafi.org

(1) Patrick Imam and Kangnni Kpodar, Islamic Banking how has it diffused? Working paper (10/199), International Monetary Found, Aug 2010, p 7 .

(3) Islamic finance in the world 2009 , Analytical Report , P5 . www.cibafi.org

(4) Islamic finance 2011 , Gate House Bank , P.I . www.thecityUK.com .

(5) Serhan Cevik and Joshua Charap , The Behavior of Conventional and Islamic bank – Deposit Returns In Malaysia and Turkey, WP/11/156 IMF 2011 , P.3 .

(6) The City UK IFs Partnering Prosperity , Gatehouse Bank , May 2011 P.3 . www.thecityUK.com

وتطوير المالية الإسلامية (٣٢). وقد وصل العدد الإجمالي للبنوك الإسلامية المرخصة في البلاد إلى ١٧ بنكا في نهاية عام ٢٠١٠ ، أي ما يمثل ١٢% من نظامها المالي ونمت أصول المصارف الإسلامية فيها من ٢,١% في عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٣% من إجمالي أصول النظام المصرفي في نهاية عام ٢٠١٠ (٣٣) ، كما تمتلك ماليزيا حاليا سوقا فعالا للصكوك الإسلامية يمثل ٦٦% من الصكوك الإسلامية العالمية (٣٤) . وتقدر قيمة الأصول المصرفية الإسلامية في عموم آسيا (عدا منطقة الشرق الأوسط) بحوالي ١٠٦,٧٩ مليار دولار. أما قيمة الأصول المصرفية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA فقد نمت بمعدل سنوي تراكمي ٢٠% على مدى خمس سنوات ، إذ ارتفعت إلى ٤١٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ مقارنة بمعدل نمو ٩% للمصارف التقليدية (٣٥) .

أما في دول مجلس التعاون الخليجي GCC فقد بلغ عدد المصارف الإسلامية نحو ٥٢ مصرفا إسلاميا ، أي بنسبة ٢١% من مجموع المؤسسات المالية الإسلامية تركز معظمها في البحرين (٣٦) . وتدل الإحصاءات على تفوق مجلس التعاون الخليجي وانفتاحه الكبير على الصناعة المالية الإسلامية ، إذ تجاوزت قيمة أصوله المطابقة للشريعة ٣٥٣ مليار دولار بما يعادل ٣٤% من قيمة تلك الأصول على مستوى العالم لعام ٢٠٠٩ (٣٧).

(٧) زاهر الدين محمد الماليزي ، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية ، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ، دبي ٣١ مايو - ٣ يونيو ٢٠٠٩ ، ص ٧-١٠ .

(8) Serhan Cevik and Joshua Charap , The Behavior of Conventional and Islamic bank – Deposit Returns In Malaysia and Turkey, OPCIT, p 7-9 .

(9) Islamic Bank In East – Growing but not without Challenges , Moody's Global Banking, 2002 , p 5-9 . . www.moody's.com

(10) تقرير مصرفي ، انكشاف المصارف الإسلامية على الأسواق العقارية مغلق .

www.aleqt.com/2011/11/23/article

متوفر على الموقع :

(11) Islamic finance in the GCC 2010 , Analytical Report on Islamic Banks , P5 .

(12) Top 500 Islamic Financial Institutes, The banker , Nov, 2009 , P.4 .

المبحث الثاني : مقارنة الوضع المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية خلال الأزمة

أولاً : الأصول (الموجودات)

يلاحظ من الجدول (٨) إن إجمالي الأصول في عام ٢٠٠٧ قد ازداد لكلا نوعي المصارف مقارنة بعام ٢٠٠٦ ، إذ كانت نسب التغير السنوية إيجابية لجميع المصارف في جميع دول العينة عدا باكستان . وعلى سبيل المثال بلغ معدل نسب التغير السنوية لأصول المصارف الإسلامية في تركيا لعام ٢٠٠٧ ما يقارب ٤٠% مقابل ١٦% للمصارف التقليدية ، وبلغ في الكويت ٤٣% للمصارف الإسلامية مقابل ٣٣% للمصارف التقليدية ، أما في الإمارات وقطر والسعودية وماليزيا فقد كانت تلك المعدلات في المصارف التقليدية أعلى مما هي عليه في المصارف الإسلامية .

وفي عام ٢٠٠٨ بدأت آثار الأزمة تتضح على كلا نوعي المصارف ، إذ انخفض المعدل العام لنسب التغير السنوية لأصول المصارف الإسلامية لجميع دول العينة إلى ٢٣,٩٣% بعد أن كان ٣٥,٨١% في عام ٢٠٠٧ (جدول ٨) ، أما المصارف التقليدية فقد انخفض المعدل فيها جميعا ولجميع دول العينة من ٣٠,٤% في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٢% في عام ٢٠٠٨ . ويلاحظ من ذلك إن نسب الانخفاض في أصول المصارف الإسلامية لعام ٢٠٠٨ كانت أعلى من مثيلاتها في المصارف التقليدية أما في باكستان فإن مصارفها وهي جميعا إسلامية شهدت معدلا سالبا في عام ٢٠٠٨ بلغ (-١٣,٧٥%) مقابل معدل موجب في عام ٢٠٠٧ بلغ ٣٢,٩١% .

وإذا كان المعدل العام لنسب التغير السنوية لأصول المصارف الإسلامية قد سجل انخفاضا في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ ، فإن ذلك لا يعني إن هذا المعدل قد انخفض في جميع المصارف الإسلامية ، وإنما ذلك ناجم من إن مستوى الانخفاض في المصارف التي انخفضت فيها النسبة كان أعلى من مستويات الزيادة في المصارف الأخرى التي حققت زيادة في تلك النسب ، مما أدى إلى انحياز المعدل العام نحو الانخفاض . فإذا نظرنا إلى المصارف الإسلامية في كل بلد على حدة (جدول ٨) نجد إن المصارف الإسلامية في باكستان كانت الأكثر تأثرا ببيوار الأزمة وتأثرت أيضا ولكن بشكل أقل حدة المصارف الإسلامية في كل من الكويت وإيران والبحرين وقطر والإمارات وتركيا ، بينما بقيت المصارف الإسلامية في كل من السعودية وماليزيا

والأردن والسودان بمنأى عن الأزمة في عام ٢٠٠٨ إذ سجلت نسب تغير في هذا العام أعلى قليلا من مثيلاتها في عام ٢٠٠٧ .

والأمر ذاته ينطبق على أصول المصارف التقليدية في دول العينة لعام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ (جدول ٨) ، فقد انخفضت نسب التغير لأصول المصارف التقليدية في كل من الإمارات والكويت والبحرين وماليزيا ، بينما ازدادت في كل من قطر وتركيا والأردن ، فيما حافظت أصول المصارف التقليدية في السعودية على نسب التغير نفسها في العامين المذكورين .

واستمرت الاتعكسات السلبية للأزمة على أصول المصارف في عام ٢٠٠٩ ، ولكنها كانت أكثر وطأة على المصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية ، فقد انخفض المعدل العام لنسب التغير السنوية لأصول المصارف الإسلامية من ٢٣,٩٣% في عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٥٩% عام ٢٠٠٩ ، بينما انخفض هذا المعدل في المصارف التقليدية من ٢٢,٢% إلى ١٠,٧% في العامين المذكورين . وقد سجلت المصارف الإسلامية انخفاضا في نسب تغير أصولها في كل من الإمارات وقطر والكويت والبحرين والسعودية وتركيا وإيران ، بينما ازدادت في كل من ماليزيا والأردن وباكستان والسودان ، أما المصارف التقليدية فقد سجلت نسب تغير أصولها تخففا في كل دول العينة عدا البحرين وماليزيا . وفي عام ٢٠١٠ يلاحظ إن المصارف الإسلامية قد أخذت بالتعافي فيما يتعلق بإجمالي أصولها ، إذ إن المعدل العام لنسب التغير السنوية لأصولها قد ارتفع من ١٩,٥٩% عام ٢٠٠٩ إلى ٢٣,٠٦% عام ٢٠١٠ ، بينما استمر التدهور في هذا المعدل في المصارف التقليدية حيث انخفض من ١٠,٧٧% إلى ٨,٩% في العامين المذكورين . وبصورة عامة يلاحظ إن معدل نمو الأصول للمصارف الإسلامية كان أعلى من نظيرتها التقليدية على طول مدة الدراسة.

جدول رقم (٨)
معدل نسب التغير في الأصول لعينة المصارف الإسلامية والتقليدية % للمدة من
(٢٠٠٧-٢٠١٠)

2010	2009	2008	2007	الدولة/السنوات	
14.54	5.81	28.8	39.15	الإسلامية	الإمارات
12.98	12.8	18.94	53.01	التقليدية	
22.13	21.4	45.05	51.44	الإسلامية	قطر
12.67	14.49	60.6	56.27	التقليدية	
15.9	9.06	15.59	43.62	الإسلامية	الكويت
-0.64	2.57	13.19	33.38	التقليدية	
18.83	12.98	22.61	56.05	الإسلامية	البحرين
11.68	12.69	8.79	42.02	التقليدية	
9.2	6.26	29.8	27.97	الإسلامية	السعودية
1.8	0.71	29.99	29.7	التقليدية	
32.9	31.17	38.84	40.29	الإسلامية	تركيا
19.47	16.14	28.37	16.33	التقليدية	
13.25	17.79	7.91	3.24	الإسلامية	ماليزيا
10.1	13.56	1.94	6.7	التقليدية	
16.55	13.92	12.61	11.65	الإسلامية	الأردن
3.2	13.17	15.82	5.78	التقليدية	
42.81	13.23	39.16	53.2	الإسلامية	إيران
27.47	38.75	-13.75	32.91	الإسلامية	باكستان
40.06	45.13	36.66	34.34	الإسلامية	السودان
253.64	215.50	263.28	393.86	الإسلامية	المجموع
71.26	86.13	177.64	243.19	التقليدية	
23.06	19.59	23.93	35.81	الإسلامية	المعدل
8.91	10.77	22.21	30.40	التقليدية	

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (٢،١)

ثانياً : صافي الأرباح

يقصد بها الأرباح القابلة للتوزيع بعد اقتطاع الضرائب في المصارف التقليدية ، وبعد اقتطاع الضرائب والزكاة في المصارف الإسلامية .

ويلاحظ من الجدول (٩) إن المعدل العام لنسب التغير في أرباح المصارف الإسلامية لعام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ قد حقق نمواً بلغ ٣٠,١٦% . وعلى صعيد كل بلد على حدة ، فإن المصارف الإسلامية في تسع دول من العينة حققت نمواً في الأرباح كان أكبرها ما حققته مصارف الكويت حيث بلغت النسبة ٧٤,٥٢% ، بينما حققت المصارف الإسلامية في بلدين هما السعودية وإيران انخفاضاً في نسب أرباحها بلغ (-٣٥,٤٤%) و(-٥,٩٧%) على التوالي .

أما المصارف التقليدية فيلاحظ كذلك من الجدول (٩) إن المعدل العام لنسب التغير في أرباحها لعام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ قد فاق مثيلاتها الإسلامية إذ بلغ ٣٣,٣٤% . وقد حققت جميع المصارف التقليدية في جميع بلدان العينة نمواً موجباً بلغت أقصاها في مصارف البحرين (٧٧,٣٧%) وأدناها مصارف السعودية (٣,٥%) .

وفي عام ٢٠٠٨ سجل المعدل العام لنسب التغير في أرباح المصارف الإسلامية انخفاضاً مقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث بلغ (-٢,٢٩%) ، وقد سجلت مصارف خمسة بلدان نمواً سالباً حيث كانت باكستان ذات النظام المصرفي المؤسّم بالكامل على رأسها إذ بلغت نسبة التغير حوالي (-٧٣%) (جدول ٩) وهذا يدل على إن المصارف الإسلامية لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة وتأثيرها منذ بدايتها في عام ٢٠٠٨ .

ومما يلفت النظر إن المعدل العام لنسب التغير في أرباح المصارف التقليدية قد سجل نمواً موجباً في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ بلغ (٥,١٤%) ، وحققت مصارف ثلاثة بلدان نمواً سالباً كانت الكويت في مقدمتها حيث بلغت النسبة التي حققتها مصارفها (-١٤٤,٦٦%) ، بينما حققت مصارف البلدان الأخرى نسب تغير موجبة كان أعلاها في البحرين حيث بلغت (٩٧,٨%) وبذلك فإن عام ٢٠٠٨ كان أشد وطأة على المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية .

وزاد تدوير أرباح المصارف الإسلامية في عام ٢٠٠٩ إذ سجل المعدل العام لنسب تغير أرباحها في هذا العام مقارنة بعام ٢٠٠٨ انخفاضا حادا بلغ (-٨٦,٤٩%) إذ سجلت المصارف الإسلامية في ستة بلدان تغيرا سالباً هي كل من الإمارات وقطر والكويت والبحرين والسعودية والأردن ، وكانت مصارف الكويت أشدها تأثراً حيث بلغت نسبة التغير في أرباحها (-٩٧٧,٥٥%) تلتها البحرين (-٤٠٤,١%) . ويلاحظ إن المعدل العام لنسب تغير أرباح المصارف التقليدية (جدول ٩) في عام ٢٠٠٩ قد بقي موجبا وارتفع قليلا عما كان عليه في عام ٢٠٠٨ إذ بلغ (٦,٦٧%) وانخفض عدد البلدان التي حققت تغيرا سالباً من ثلاثة بلدان عام ٢٠٠٨ إلى بلدين هما البحرين والأردن عام ٢٠٠٩ . ومرة أخرى يلاحظ إن عام ٢٠٠٩ (مثل عام ٢٠٠٨) كان أشد وطأة على المصارف الإسلامية منه على المصارف التقليدية (شكل ٢) . وربما يعود السبب في ذلك إلى إن العديد من المصارف الإسلامية اتخذت في هذا العام خطوات احترازية بهدف تقوية السيولة وتخصيص مخصصات أكبر لمواجهة أي انخفاض مستقبلي محتمل في محافظ التمويل والاستثمار الأمر الذي انعكس سلباً على حجم الموجودات المدرة للدخل ، أي إنها انحازت للسيولة على حساب الربحية درءاً للمخاطر الكبيرة التي كانت تعصف بكبريات المصارف في ذلك العام . فعلى سبيل المثال ارتفعت المخصصات الاحترازية لمصرف البركة البحرين الإسلامي من ٣,٣٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ إلى ٢٦,٦٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ (٣٨) ونتيجة لذلك بلغت خسارة هذا المصرف أكثر من ٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ مقارنة بصافي ربح بلغ ٢,٥ مليون دولار للعام السابق (ملحق رقم ٢) . وتكبد مصرف بويان الكويتي الإسلامي أكبر الخسائر في هذا العام إذ تجاوزت ٥٢ مليون دينار كويتي (٣٩) . كذلك تكبد مصرف الكويت الدولي الإسلامي خسائر تجاوزت ٨ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان قد حقق أرباحاً بلغت نحو ٢٠ مليون دينار كويتي في عام ٢٠٠٨ (٤٠).

وفي عام ٢٠١٠ بدأت بوادر التعافي تلوح على كلا نوعي المصارف ، فقد تحول المعدل العام لنسب التغير في أرباح المصارف الإسلامية في دول العينة من النمو السالب (-٨٦,٤٩%) في عام ٢٠٠٩ إلى النمو الموجب (٣٨,٨٩%) في عام ٢٠١٠ ، مع إن عدداً قليلاً من مصارف بعض بلدان العينة الإسلامية والتقليدية على حد سواء بقيت عام ٢٠١٠ تحقق نسب تغير سالبة في صافي أرباحها .

(13) التقرير السنوي لمصرف البركة البحرين لعام ٢٠٠٩ ، ص ٢٣

(14) التقرير السنوي لمصرف بويان الإسلامي لعام ٢٠٠٩ ، ص ٤٠

(15) التقرير السنوي لمصرف الكويت الدولي لعام ٢٠٠٩ ، ص ٣٥

جدول رقم (٩)

معدل التغيير في الأرباح لعينة المصارف الإسلامية والتقليدية % للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٠)

2010	2009	2008	2007	الدولة/السنوات	
282.03	-41.96	4.29	61.8	الإسلامية	الإمارات
3.98	20.13	29.72	30	التقليدية	
15.4	-0.9	38.33	25.28	الإسلامية	قطر
81.17	7.21	34.14	55.42	التقليدية	
138.3	-997.55	-41.94	74.52	الإسلامية	الكويت
52.13	4.3	-144.66	21.6	التقليدية	
-78.25	-404.1	-13.34	54.14	الإسلامية	البحرين
2.97	-24.33	97.8	77.37	التقليدية	
1.9	-41.93	-35.63	-35.44	الإسلامية	السعودية
-13.06	5.07	-5.67	3.5	التقليدية	
5.95	34.61	23.72	59.56	الإسلامية	تركيا
13.18	59.18	-10.64	24.06	التقليدية	
20.81	98.8	-34.08	0.04	الإسلامية	ماليزيا
31.58	3.16	18.62	39.63	التقليدية	
4.3	-20.51	52.61	48.39	الإسلامية	الأردن
26.38	-21.35	12.66	15.13	التقليدية	
5.76	55.03	29.71	-5.97	الإسلامية	إيران
-0.3	324.26	-73.04	20.23	الإسلامية	باكستان
32.15	42.79	24.14	29.22	الإسلامية	السودان
427.82	-951.44	-25.24	331.77	الإسلامية	المجموع
198.33	53.37	41.14	266.71	التقليدية	
38.89	-86.49	-2.29	30.16	الإسلامية	المعدل
24.79	6.67	5.14	33.34	التقليدية	

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (٤, ٣)

المطلب الأول: أسباب تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة

يمكن إرجاع أسباب تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة إلى أسباب عديدة ، منها أسباب مباشرة تتعلق بالقنوات التي من خلالها توجه المصارف الإسلامية استثماراتها الفعلية ومدى ارتباط تلك القنوات بالمصارف التقليدية ومدى تأثر استثماراتها بالوضع الاقتصادي والمالي على المستويين المحلي والعالمي .

١- إن العديد من صيغ التمويل التي تتبعها المصارف الإسلامية هي في الواقع شكل من أشكال التمويل التقليدي القائم على المديونية ورفع السعر ، فهذه الصيغ التي تتمثل بالمرابحة والبيع الآجل وبيع السلم والإجارة تتشابه مع صيغ التمويل التقليدية من حيث طبيعة التمويل (إذ إنها تقوم على المديونية) ومن حيث تحمل المخاطرة (إذ يتحملها المقترض) ومن حيث لا يقينية معدل العائد (إذ إن معدل العائد مؤكد) ومن حيث كلفة وعائد رأس المال (إذ إن كلفة وعائد رأس المال ثابتة ومحددة مسبقا) وبهذا فهي لا تختلف عن الإقراض بفائدة وتتأثر بشكل مباشر بمخاطر سعر الفائدة .

٢- نظرا للسيولة الفائضة في المصارف الإسلامية الناجمة عن كبر حجم الإيداعات وصعوبة استثمارها تلجأ هذه المصارف إلى استثمار نسبة ملحوظة من أموالها في المصارف التقليدية المحلية والأجنبية والحصول على فائدة منها. وبذلك فإن ما تتعرض له المصارف التقليدية من أزمات سيطول المصارف الإسلامية أيضا.

٣- إن المصارف الإسلامية التي تأثرت بالأزمة بشكل مباشر هي تلك التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية ، إذ إن أغلب المؤسسات الإسلامية كان لها تعاملات وأسهم مدرجة في أسواق المال الخليجية والعربية وحتى في بورصات عالمية كلندن ونيويورك ، وقد تأثرت أسهم هذه المؤسسات جراء الانهيار الذي أصاب أسواق الأسهم والهلع الذي رافق موجات البيع العشوائي . ويلاحظ من الإحصائيات إن الأسهم الموافقة للشريعة الإسلامية كان تضررها أكثر من نظيرتها التقليدية . إذ تجاوزت خسارة مؤشر داو جونز العالمي للشركات الإسلامية ٧% من قيمتها في بداية الأزمة ، في حين لم يخسر مؤشر داو جونز العالمي

للشركات التقليدية سوى ٦,٣% من قيمته للمدة نفسها ، كذلك هبط مؤشر داو جونز للشركات الخليجية الإسلامية إلى ١٢,١٧% مقابل انخفاض ١١,٩% لمؤشر الأسهم للشركات الخليجية التقليدية (٤١) .

٤- إن تأثير المصارف الإسلامية كان بطريقة مباشرة نتيجة تأثيرها بالوضع العام الذي نتج عن الأزمة وخاصة الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي بعد دخوله في منعطف حرج تمثل بطلب شديد البطء في كثير من الاقتصادات المتقدمة وتضخم متصاعد في جميع أنحاء العالم قد أثر بشكل كبير على أسواق الائتمان العالمية يضمنها الصناعة المصرفية الإسلامية التي تعرضت لنفس التأثيرات التي تعرضت لها المصارف التقليدية والتي تمثلت بعدم قدرة المدينين على السداد ، ولاسيما في عمليات التمويل قصير الأجل نتيجة لنقص دخولهم وثرواتهم بسبب تقلص العمالة وتراجع قيمة استثماراتهم المالية . فالانكماش الاقتصادي لا يؤثر فقط على الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمؤسسات المالية ، بما في ذلك المصارف الإسلامية ، بل يخفض التمويل لهذه المصارف من خلال انخفاض المدخرات الشخصية وانخفاض أرباح الشركات . وجدير بالذكر إن المصرفية الإسلامية في معظمها تتألف من المصارف التجارية الكبرى التي هي مصدر التمويل ، بينما لا تشكل الخدمات المصرفية سوى جزء ضئيل من هذه الصناعة (٤٢) .

١- لقد أثارت الأزمة سلسلة من ردود الأفعال ، فالتباطؤ الذي حصل في المؤشرات الحقيقية لاقتصادات البلدان المتقدمة قد أثر على النمو الاقتصادي والأنشطة الاستثمارية في الاقتصادات التي تعتمد على الصادرات في البلدان النامية من خلال انخفاض التجارة في السلع والخدمات وانخفاض أسعار السلع بما في ذلك النفط كونه سلعة إستراتيجية ، إذ يعد من أهم القنوات التي نقلت تأثير الأزمة إلى المصارف الإسلامية ، فصناعة البترول هي الممول الرئيسي لمشاريع عديدة وتنفذ من قبل القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلا عن كونه أهم مصادر الدخل وسبب رئيسي في نمو الصناعة المالية الإسلامية .

16) تقرير شركة سبانك للتجارة والاستثمار حول تأثير الأزمة العالمية على الصناعة المالية الإسلامية ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ٢ . متوفر على الموقع :

www.sabaack.com/v1/reports/oct.2008.pdf

(17) Salman Syed Ali, Banking in The MENA Region, OPCIT , 2011 , p 37 .

- ٢- إن مواطن الضعف في ممارسة إدارة المخاطر لدى بعض المصارف الإسلامية أدت في عام ٢٠٠٩ إلى تراجع أكبر في الربحية مقارنة بما حدث في المصارف التقليدية . ضعف الأداء هذا قد ارتبط في بعض البلدان بوجود تركيز قطاعي ، أي إن درجة انكشاف كانت مفرطة تجاه قطاعات معينة وخاصة قطاع العقارات ، إذ أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة ٢٠% من أصولها بشكل عيني وخاصة الأصول العقارية(٤٣) . ومع هبوط الأسواق انخفضت قيمة هذه الأصول ، الأمر الذي أدى بتلك المصارف إلى أخذ مخصصات احترازية لمواجهة خسائر محتملة قد تنتج عن تقييم الاستثمارات أو عن عدم السداد .
- ٣- إلى حد ما تتعرض المصارف الإسلامية لنفس مخاطر الائتمان والسيولة والملاءة المالية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام المالي ، كما إنها تتماثل مع المصارف التقليدية كونها تتأثر بالبيئة التي لا توفر لها الدعم اللازم والبنى التحتية اللازمة لحسن سير الصناعة المصرفية ، وزيادة الاعتماد من قبل المصارف الإسلامية على صيغ التمويل على حساب صيغ الاستثمار ، هذه العوامل تترجم إلى هشاشة مالية مشابهة لتلك الموجودة في المصارف التقليدية(٤٤) .
- ٤- انخفاض الفرص الاستثمارية في ظل الأزمة وانخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة، وتشدد المصارف المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات وعدم وجود أسواق وأدوات كافية لتداول السيولة(ما يعرف بسوق ما بين المصارف).

(18) مصطفى العراي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية

عربية، العدد ٥١٠، ٢٠١٠، ص ١٧ .

(19) Salman Syed Ali, Banking in The MENA Region, OPCIT, 2011, p 34 .

الخاتمة:

تناول البحث انعكاسات الأزمة المالية على المصارف الإسلامية والتقليدية لعدة بلدان مختارة وتحليل التغيرات التي طرأت على أهم مؤشراتهما وهما الأرباح والأصول. وقد تبين من خلال هذه الدراسة إن المصارف الإسلامية قد تضررت بالأزمة شأنها شأن المصارف التقليدية، و كان تأثيرها اشد وطأة من المصارف التقليدية فيما يتعلق بصافي الأرباح عدا الأصول فقد كان تأثير المصارف التقليدية اشد من نظيرتها الإسلامية. وقد اشتدت وطأة الأزمة على المصارف الإسلامية في مراحلها المتأخرة وذلك بعد إن امتدت إلى القطاع الحقيقي ، اذ كان التأثير أفسى على ربحية المصارف الإسلامية وتراجع الأداء المالي لها بشكل اكبر من المصارف التقليدية. وقد تفحص البحث أهم الأسباب التي أدت إلى تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة والتي من أهمها الأسلوب التمويلي الذي تتبعه والمتمثل بأسلوب التقليد المحاكاة لصيغ التمويل التقليدية ومن ثم فهي تتعرض لنفس الأزمات التي تتعرض لها المصارف التقليدية.

المصادر:

- 1- انجازات البنوك الإسلامية للسنة المالية ٢٠١٠ ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
www.cibafi.org
- 2- Patrick Imam and Kangnni Kpodar, Islamic Banking how has it diffused? Working paper (10/199), International Monetary Found, Aug 2010 , p 7 .
- 3-Islamic finance in the world 2009 , Analytical Report , P5 . www.cibafi.org
- 4- Islamic finance 2011 , Gate House Bank , P.1 . www.thecityUk.com .
- 5-Serhan Cevik and Joshua Charap , The Behavior of Conventional and Islamic bank – Deposit Returns In Malaysia and Turkey, WP/11/156 IMF 2011 , P.3 .
- 6-The City UK IFs Partnering Prosperity , Gatehouse Bank ,May 2011 P.3 .
www.thecityUK.com
- 7- زاهر الدين محمد الماليزي ، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية ، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ، دبي ٣١ مايو - ٣ يونيو ٢٠٠٩ ، ص ٧-١٠ .
- 8-Serhan Cevik and Joshua Charap , The Behavior of Conventional and Islamic bank – Deposit Returns In Malaysia and Turkey, OPCIT, p 7-9 .
- 9- Islamic Bank In East – Growing but not without Challenges , Moody's Global Banking, 2002 , p 5-9 . . www.moody's.com
- 10- تقرير مصرفي ، انكشاف المصارف الإسلامية على الأسواق العقارية مغلق .
www.aleqt.com/2011/11/23
متوفر على الموقع :
/article
- 11-Islamic finance in the GCC 2010 , Analytical Report on Islamic Banks , P5 .
- 12-Top 500 Islamic Financial Institutes, The banker , Nov. 2009 , P.4 .
- 13-التقرير السنوي لمصرف البركة البحرين لعام ٢٠٠٩ ، ص ٢٣
- 14-التقرير السنوي لمصرف بوبيان الإسلامي لعام ٢٠٠٩ ، ص ٤٠
- 15-التقرير السنوي لمصرف الكويت الدولي لعام ٢٠٠٩ ، ص ٣٥
- 16-تقرير شركة سبائك للتجارة والاستثمار حول تأثير الأزمة العالمية على الصناعة المالية الإسلامية ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ٢ . متوفر على الموقع :
www.sabaek.com/v1/reports/oct.2008.pdf
- 17-Salman Syed Ali, Banking in The MENA Region, The World Bank- Islamic Development bank, Islamic Research and Training Institute, 2011 .
- 18-مصطفى العرابي ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥١ ، ٢٠١٠ ، ص ١٧ .
- 19-التقارير السنوية لجميع مصارف العينة للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) .